«وصية زايد» تتواصل في عدن وحضرموت

«23

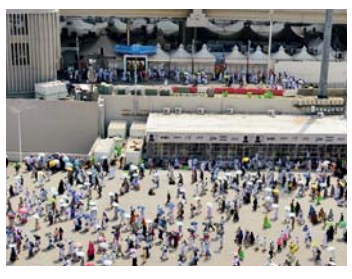

مواصلة رمي الجمرات والمتعجلون يغادرون

«22

قطر.. الخيانة مستمرة

قطر تستغل فقر مالي وتصدّر لها الإرهاب

تنظيم الحمدين وداعش.. الرهان الخاسر

فنادق الدوحة خاوية في العيد

التحالف القطري الإيراني ينسج «حزام التآمر» على العرب

خادم الحرمين: أذرع الإرهاب لم تراع الحرمات

الشيكات القطرية قلبت مسار الحراك المدني في سوريا

■ عواصم ـ البيان، وكالات

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أن أذرع الإرهاب سعت للنيل من المقدسات ولم تراع الحرمات لكن المملكة بفضل الله وعونه وبالتعاون مع أشقائها وأصدقائها حققت نجاحات كبيرة في استئصال الإرهاب وتجفيف منابعه بكل حزم وعزم ومن دون هوادة.

وقال الملك سلمان في كلمة ألقاها في الديوان الملكي بقصر منى أمس خلال حفل الاستقبال السنوي الذي أقامه لأصحاب الفخامة والدولة وكبار الشخصيات الإسلامية وضيوف خادم الحرمين الشريفين وضيوف الجهات الحكومية ورؤساء الوفود ومكاتب شؤون الحجاج الذين أدوا فريضة الحج هذا العام إن المملكة العربية السعودية تمثل قلب العالم الإسلامي وتستشعر آمال وآلام المسلمين في كل مكان وتسعى بكل جهد لتحقيق وحدة الصف والتعاون والتكاتف في عالمنا الإسلامي وتحقيق الأمن والسلم في العالم أجمع.

ورحب العاهل السعودي بالضيوف في هذه الرحاب الطاهرة المقدسة التي تهفو إليها أفئدة المسلمين كافة وهنأهم بعيد الأضحى المبارك مشيراً إلى أن المملكة سخرت إمكاناتها البشرية والمادية كافة لتمكين ضيوف الرحمن والتيسير عليهم في أداء حجهم. وشدد على مضي المملكة قدماً في تحقيق أعلى مستوى من الخدمات للحرمين الشريفين موضحاً أن المشاعر المقدسة في تطوير مستمر ووفق منظومة متكاملة تهدف إلى المزيد من التيسير في أداء الحج وسلامة قاصدي بيت الله الحرام ومسجد رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم وسنواصل بأعمالنا الجهود العظيمة التي بذلها ملوك هذه البلاد المباركة منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز سائلاً الله أن يعين حجاج بيت الله على إكمال نسكهم وأن يردهم إلى بلادهم سالمين غانمين.

إلى ذلك رصد مراقبون لـ«البيان» سيناريوهات العلاقة بين الدوحة وطهران، ووجدوا أن قطر لن تستطيع فكاكاً من تلك العلاقات في ضوء المصالح المشتركة وحتى لو تم الوصول لصيغة اتفاق مع دول المقاطعة ينهي الأزمة.

وقال مساعد وزير خارجية مصر الأسبق السفير حسين هريدي، إن إيران تحاول انتهاز الخلافات لترسخ وجودها في دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وهي قطر، ولا سيما أنه من وجهة نظر إيران فإن مواجهتها مع السعودية هي التي تحكم العلاقات مع قطر. وأعطت قطر لإيران الثغرة التي تحلم بها.

كما أكد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدكتور سعد الزنط أن قطر لجأت لإيران كنوعٍ من المكايدة السياسية، لافتاً إلى أن العلاقة بين إيران وقطر ليست مجرد علاقة قائمة على أساس المصلحة الآنية وسوف تنتهي بانتهاء الأزمة الراهنة، فمن يدخل مع إيران في تلك النوعية من العلاقات لا يستطيع منها فكاكاً وتقوم طهران بنسج شراكها حولها.

ويشير إلى أنه لا يعتقد أن يكون هنالك انفصال محتمل بين قطر وإيران حتى لو تم التوصل لحل للأزمة الحالية، فعلى المستوى القصير كل من قطر وإيران تستفيدان من تلك العلاقات، بينما على المستوى الأبعد فإن إيران وحدها المستفيدة بما يمثل ذلك من خطورة على مستقبل الأمن القومي الخليجي، لاعتبار أن وجود إيران في قطر هو تهديد مباشر لكل دول الخليج.

من جهته، أكد أستاذ القانون الدولي السياسي السوري المعارض د. محمد خالد الشاكر أن «دبلوماسية الشيكات» القطرية لعبت دوراً في تمويل الجماعات الإرهابية بشكل واضح.

وأضاف أن أكبر إشكالية واجهت الملف السوري هي محاولة قطر القفز فوق إرادة البيت العربي والخليجي، فتصدرت المشهد الثوري، في عملية سياسية أكبر بكثير من حجم قطر؛ لذلك سار المسار العسكري والمسار السياسي لهذه الثورات في اتساق واحد، وذلك بالتنسيق مع القوى الداعمة للحركات الإرهابية.

محللون يرصدون لـ«البيان» خيارات الدوحة وغربة الشعب القطري عن قيادته «تنظيم الحمدين» بوابة الأطماع الإيرانية ضد العرب

أذرع قطر الإعلامية.. السقوط الحر

يبدو أن الأكاذيب التي تروّجها الأذرع الإعلامية لقطر والتي راهنت عليها في تلميع صورتها على حساب تشويه صورة الدول الداعية لمكافحة الإرهاب من خلال تلفيق الأخبار وصياغتها حسب أجندة الدوحة، باتت مكشوفة أمام العيان.

ويمثل تحرك الجزائر مؤخرا من أجل إغلاق قناة المغاربية التي تبث من لندن بدعم قطري أولى حلقاتمسلسل منتظر من الإجراءات القانونية التي ستتخذها الدول المتضررة من هذه الأذرع الإعلامية القطرية السامة.

دعوات لمؤتمر عربي لمواجهة إرهاب قطر

■ القاهرة ـ وكالات

قال وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب المصري، اللواء يحيى كدواني، إنه سيتقدم بطلب إلى رئيس مجلس النواب، موجهاً إلى وزير الخارجية سامح شكري، بعد الانتهاء من إجازة العيد، للمطالبة بعقد مؤتمر على مستوى الدول العربية والإسلامية، بالاتفاق مع وزراء الخارجية العرب، لمواجهة الإرهاب المدعوم من قطر، والتحرك بشكل أوسع على مستوى عالمي للرد على الأكاذيب التي تبثها قطر ضد الدول العربية في الغرب.

وأضاف وكيل لجنة الدفاع بالبرلمان في تصريح صحافي، أن المؤتمر كمقترح منه للتأكيد على اتحاد العرب على مواجهة الإرهاب الذي تدعمه الدول المعادية، مؤكدا أن قطر تستخدم كأداة من قبل إسرائيل وإيران في المنطقة لتدمير الدول العربية، مؤكداً أنه لابد على الدول العربية التحرك بشكل كبير عالمياً، للتأكيد على جرائم الإرهاب المدعوم من قطر في الدول العربية.

وتقود المعارضة القطرية تقود تحركات موسعة لفضح النظام القطري، في الخارج، في ظل إصرار تنظيم الحمدين على سياساته المعادية للدول العربية، واستمرار العقوبات التي فرضتها الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب الممول من الدوحة، حيث تبدأ تلك التحركات بمؤتمر عالمي في لندن منتصف الشهر الجاري حول الأزمة، يحضره عدد كبير من السياسيين والشخصيات المعارضة القطرية، لإسماع العالم صوتهم وفضح النظام القطري.

شيخ آل مرة: نتمنى إرجاع الدوحة للشرعية

■ الرياض ـ وكالات

دعا وجهاء قبيلة آل مرة في قطر إلى إعادة قطر إلى الشرعية وذلك خلال لقاء مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وأثار مقطع فيديو، تداوله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، لحوار جمع عدداً من شيوخ قبيلة آل مرة القطرية مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، اهتماماً واسعاً في قطر.

فقد كشف الشيخ سلطان بن فيصل بن شريم المري، تفاصيل الفيديو، مؤكداً أنه من قام بتصوير المقطع بعلم الحضور، خاصة المتحدثين منهم وقام بإرساله لمجموعة من الإعلاميين لنشره وذلك اعتزازًا بما قالوه في اللقاء. وأكد المري أن "«مشايخ قبيلة آل مرة قالوا لولي العهد السعودي إنهم يتمنون أن يكونوا بالصف الأول لإرجاع قطر الشرعية، بعد أن قامت سلطة قطر بإحضار قوات احتلال أجنبية لقمع الشعب القطري بكافة مكوناته».

وهاجم الشيخ المري مزاعم الإعلام القطري بأن النشر كان تسريباً من دون علم وموافقة المشايخ، مؤكداً أن كافة مشايخ آل مرّة يعلمون أنه من قام بالتصوير، وأنهم ليس لديهم ما يخفونه ونشأوا وتربوا على قول الحق.

كما نفى الشيخ المري، تصريحات وسائل الإعلام القطرية التي قالت إن إجراء اللقاء كان مكاناً خاصاً غير صحيح، مؤكداً أن الاجتماع كان في الديوان الملكي بجدة وبمجلس عام كان فيه مجموعة كبيرة من مشايخ قبيلة المرة، ولم يظهر إلا جزء بسيط منهم بالتسجيل.

محللون يرصدون لـ «البيان» خيارات الدوحة وغربة الشعب القطري عن قيادته

«تنظيم الحمدين» بوابة الأطماع الإيرانية

■ القاهرة- محمد خالد

أبت قطر إلا أن تواصل الانغماس في بئر خيانتها، فلجأت أول ما لجأت عقب قرارات المقاطعة إلى إيران بشكل خاص تستقوي بها في مواجهة الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، لتجد طهران فرصة ترسيخ تواجدها بالمنطقة مقدمة على طبقٍ من ذهب، فهي الساعية إلى تحقيق مشروعها الذي لم يصبح خفيًا على أحد، والذي لطالما سعت لإيجاد مواطئ قدم مباشرة في دول بالمنطقة لتنفيذ ذلك المشروع، فكانت الاستغاثة القطرية المارقة الفرصة الأهم.

نسجت إيران شراكها حول قطر التي جاءتها طواعية قابلة بامتطائها لتكون معبرًا للأحلام والطموحات الإيرانية في المنطقة، دون أدنى اعتبار للأمن القومي الخليجي والعربي بصفة عامة، وهو المصطلح الذي لا يدركه نظام الدوحة الذي يسعى للانحلال عن كل رابط عربي عقب أن ارتمى في أحضان مخططات تدميرية تمثل فيها قطر قلب الهجوم الذي يتبع سياسات عدوانية تجاه جيرانه وأشقائه لصالح تلك المخططات التي تنفذها الدوحة أملًا في تحقيق حلم الزعامة.

عززت قطر تلك العلاقات الوطيدة مع إيران بقرار عودة السفير، ذلك أن الدوحة تتبع سياسة «المكايدة السياسية» في مواجهة دول المقاطعة. الأمر الذي يفتح أبوابًا إضافية لتعزيز أقوى لتلك العلاقة القائمة على أساس المصلحة والمقامرة على أمن المنطقة واستقرارها.

لا فكاك

ويرصد مراقبون في هذا الإطار سيناريوهات العلاقة بين الدوحة وطهران على المستوى القصير والمتوسط والطويل، ووجدوا أن قطر لن تستطيع فكاكًا من تلك العلاقات في ضوء المصالح المشتركة وحتى لو تم الوصول لصيغة اتفاق مع دول المقاطعة ينهي الأزمة. إذ تبدي قطر حرصًا غير مسبوق على توطيد حكاية العشق الممنوع تلك.

في الإطار الثنائي المرتبط بالعلاقات بين قطر وإيران فإن كل طرف ينظر لتلك العلاقة من وجهة نظر مصالحه الخاصة، حسب ما يؤكده مساعد وزير خارجية مصر الأسبق السفير حسين هريدي، فإيران تحاول انتهاز الخلافات بين المجموعة العربية وقطر لترسخ وجودها في دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وهي قطر وتسعى لتضييق الخناق على المملكة العربية السعودية بشكل خاص، لاسيما أنه من وجهة نظر إيران فإن مواجهتها مع السعودية هي التي تحكم العلاقات مع قطر.

بينما قطر فهي في موقف لا تحسد عليه أبدًا. وهي ساعية إلى الاستفادة من تحالفها الاستراتيجي مع تركيا من جانب، ومن التقارب مع إيران من جانب آخر، من أجل التخفيف من الضغوط الاقتصادية والتجارية والمالية الواقعة عليها عقب قرارات المقاطعة، وفق هريدي، الذي استبعد فكرة أن تنتهي العلاقات بين طهران وقطر حال التوصل لحل للأزمة الراهنة بين الرباعي العربي والدوحة. وقال «إذا وصلنا لحل للأزمة أشك أن تتأثر العلاقات القطرية الإيرانية سلبًا بأي حال من الأحوال» ذلك في ظل تمسك الطرفين بتلك العلاقة القائمة على أساس المصلحة.

ثغرة لإيران

وأعطت قطر لإيران الثغرة التي تحلم بها. ويقول مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدكتور سعد الزنط: «أعتقد بأن قطر لجأت لإيران كنوعٍ من المكايدة السياسية، وهذا التصرف ليس فيه حكمة ولا رشد في التصرف. وأضاف: العلاقة بين إيران وقطر لا نستطيع أن نقول إنها مجرد علاقة قائمة على أساس المصلحة الآنية وسوف تنتهي بانتهاء الأزمة الراهنة التي تعاني منها قطر عقب قرارات المقاطعة، يمكن أن نتوقع ذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين قطر وتركيا مثلًا، لكن المسألة مع إيران مختلفة تمامًا، فمن يدخل مع إيران في تلك النوعية من العلاقات لا يستطيع منها فكاكًا وتقوم طهران بنسج شراكها المقيدة حوله، لأن طهران تدرك أهمية تلك العلاقات بالنسبة لها ومن الصعب أن تتخلى عنها.

ويشير الزنط في تصريح لـ«البيان» إلى أنه لا يعتقد بأن يكون هنالك انفصالًا محتملًا بين قطر وإيران حتى لو تم التوصل لحل للأزمة الحالية، فعلى المستوى القصير كل من قطر وإيران يستفيدان من تلك العلاقات، بينما على المستوى الأبعد فإن إيران وحدها المستفيدة بما يمثل ذلك من خطورة على مستقبل الأمن القومي الخليجي، لاعتبار أن وجود إيران في قطر هو تهديد مباشر لكل دول الخليج وليس المملكة العربية السعودية وحدها، وتتمسك إيران بتلك الفرصة ولا تتركها، وتلعب على وتر حاجة قطر إليها عقب أن لجأت إليها ووجدت فيها المنقذ لها في وقت شدتها.

خيارات ضيقة

من جهته، ألقى مدير النادي الدبلوماسي المصري للشؤون الخارجية ومستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية السفير أشرف حربي، الضوء على الخيارات التي تواجهها قطر في المرحلة الحالية في ظل ما أبدته من إصرار وعناد على موقفها، واصفًا الخيارات القطرية بـ«الضيقة»في ضوء تداعيات المقاطعة وردود الأفعال حولها.

وقال حربي في تصريح لـ«البيان»إن خيارات قطر ضيقة، فهي إما أن تعود إلى السرب الخليجي والعربي أو أنها ستذهب إلى خارج الإطار العربي والعمل العربي المشترك، ما سيجعلها في اصطاف مع بعض القوى الإقليمية التي ليست لها علاقات

الدوحة تتبع المكايدة السياسية في مواجهة دول المقاطعة

القمة المقبلة

حول القمة الخليجية المقبلة وطبيعة الحضور المتوقع لملف الأزمة القطرية فيها، اعتبر الدبلوماسي المصري أن القمة سوف يتم خلالها تقييم الإجراءات التي تم اتخاذها وكذا ردود فعل الجانب القطري سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وكيف يتم التعامل مع هذه الأوضاع والمتغيرات التي صاحبت الأزمة القطرية وتداعياتها على المنطقة بصفة عامة، خاصة بالنسبة للموقف في سوريا والعراق واليمن، كل ذلك سوف يكون مطروحًا على طاولة المباحثات في القمة، ومن المتوقع أن يكون الملف القطري له أهمية قصوى وخاصة. وأشار إلى أنه من المتوقع أن تناقش القمة الخليجية القرارات السابقة ونتائج القمم السابقة ومدى الالتزام بها.

ضاحي خلفان: حزام قطري إيراني حوثي ضد الأمن الخليجي

الخلاف مع قطر استراتيجي

■ دبي- البيان

أكد معالي الفريق ضاحي خلفان، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، أن الخلاف بين الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وقطر استراتيجي، وأن قطر أخطر ما يكون على أمن الخليج، لافتاً إلى أن تنظيم الحمدين متورط في مخطط يضم إيران وقطر وحلفاءهما المشتركين في اليمن لتشكيل حزام يهدد التحالف العربي والأمن الخليجي.

وقال معالي الفريق ضاحي خلفان، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، في سلسلة تغريدات على تويتر إن «خروج قطر من مجلس التعاون الخليجي سيجعلها في وضع أزمة مستديمة لها. حكومة قطر الحالية حكومة أزمات لا حكومة حلول». وقال معاليه: «اليوم أخطر ما يكون على أمن الخليج حكومة قطر (الحمدين). قطر قبولها كارثة وتركها كارثة بهذا الوضع. التغيير فيها حتمي».

خلاف استراتيجي

وأضاف معاليه: «الخلاف مع قطر ليس خلافاً شخصياً ولكنه خلاف استراتيجي. فقطر استراتيجيتها قائمة على تمويل ودعم وإيواء الإرهابيين». وأردف: «انضمام قطر إلى إيران أمر منطقي فالدولتان يتهمهما العالم بالإرهاب. إن الطيور على أشكالها تقع».

وأكد معالي الفريق ضاحي خلفان أن «عملية شراء ذمم تقوم بها قطر للإصلاحيين من أجل التوافق مع الحوثيين لخلع هادي والتخلص من علي عبدالله صالح». وأضاف: «المشروع الإيراني القطري الحوثي بحكم الحوثي الشمال يدعمه الإصلاح». ولفت معاليه إلى أن المعلومات تشير إلى أن «قطر تضخ أموالاً ليحكم الحوثي. لا تزال قطر تدعم العصابات ولم تتوقف أبداً».

وأوضح معالي نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي: إيران قطر اليمن. حزام يراد به تهديد التحالف. قطر في صف التآمر على الأمن الخليجي وهذا ما يجعل قطر متأنية في التعامل على حل خلافها فهي تسعى لإرباك قيادة التحالف». وأضاف معاليه:»قطر دولة عميلة. أيها التحالف أنتم لستم أمام دولة قطر. أنتم أمام وكيل قطري لمشروع تفتيت الأمة».

وأكد معالي الفريق ضاحي خلفان أن ما ادعته قطر على انه اختراق يؤكد - زيفه - تخطيطها المسبق مع تركيا وإيران والحوثيين. الخيانة التي أعدت لها العدة».

وأردف: «الحقيقة التي يجب أن نؤكدها أن الشعب القطري ليس مرتاحا لهذه الخصومة العمدية التي تنتهجها حكومة قطر تجاه جيرانهم».

قطر تستغل فقر مالي وتزوّدها بالإرهاب

■ آلاف الضحايا في غرب أفريقيا نتيجة النشاط الإرهابي | أرشيفية

■ عواصم – البيان

يبدو أن البصمة القطرية في دعم الإرهاب وتمويله لا تعترف بزمان أو مكان، حيث يؤكد عدد من التقارير أن هذا الدعم امتد حتى القارة الأفريقية، إذ عملت الدوحة على توفير الدعم المالي واللوجستي للإرهابيين في مالي.

بالمال والسلاح، تغزو إمارة الخراب العقول وتدمر الشعوب، خاصة شعوب الدول الأفريقية الفقيرة الواقعة غرب القارة، ولم تسلم دولة مالي في الغرب الأفريقي من المخططات القطرية الخبيثة من أجل مد النفوذ في تلك الدول من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها وبالتالي نهب ثرواتها.

ومنذ عام 2012 تحولت مالي الدولة الإسلامية الأفريقية الكبيرة، بشكل سريع إلى أرض خصبة للإرهابيين، حيث توافد إليها المتطرفون من كل صوب وحدب، وبدعم قطري منقطع النظير سيطرت الدوحة على زمام الأمور فقامت بجذب الإرهابيين إلى الدولة الفقيرة من مختلف أنحاء العالم حتى تحولت إلى بقعة خارجة عن السيطرة.

وكما هو حال العديد من الدول التي عانت من خطر الإرهاب المدعوم من الدوحة، طالت نار التطرف والخراب مالي وعدداً من دول غرب أفريقيا، وقد انكشفت خيوط اللعبة المتمثلة في تدفق المال القطري إلى هناك مغذياً هذه الجماعات التي عملت على تقويض الأمن والاستقرار بالغرب الأفريقي.

ستار العلاقات

ونقل موقع «اليوم السابع» عن مصادر بارزة بالمعارضة القطرية، أنه خلال السنوات القليلة الماضية دأب العديد من المسؤولين القطريين على زيارة العاصمة المالية «باماكو» تحت ستار توطيد العلاقات الثنائية وإرسال مساعدات إنسانية للفقراء هناك، ولكن الحقيقة هي أنهم كانوا يتجولون بمناطق شمال البلاد المضطرب تحت حماية حركة «التوحيد والجهاد» المتطرفة في مالي.

الدعم القطري بالمال والسلاح، لهذه الجماعات المتطرفة، يصل بصور ملتوية، بهدف ربط التنظيمات الإرهابية التي تدعمها من بلاد المغرب غرباً مروراً بمنطقة الصحراء الكبرى وليبيا وصولاً إلى سوريا، من أجل تطبيق الأجندة المرسومة لها من جانب القوى الغربية والصهيونية العالمية التي تتحكم في القصر الأميري بالدوحة.

ويتركز عناصر الإرهاب القطري في 5 تنظيمات رئيسية، أبرزها حركة «التوحيد والجهاد» المتطرفة التي تعتمد في مصادر تمويلها إلى جانب الدوحة على تجارة المخدرات والسلاح والاختطاف، إضافة لمتمردي حركة «تحرير أزواد» وحركة «أنصار الدين» و«أنصار الشريعة» إلى جانب تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب»، وجميع هذه التنظيمات تتلقى مساعدات مالية ولوجستية كبيرة سرياً من الدوحة.

شراء الولاءات

وتتلقى تلك التنظيمات مبالغ مالية قطرية كبيرة ساعدتها على شراء ولاء القبائل والسيطرة على منطقة الشمال المالي الأمر الذي جعل دفة التوازن تميل لصالح هذه الجماعات الإرهابية، فلم تكتفِ الدوحة بدعم هذه التنظيمات المتطرفة الإرهابية في مالي فقط، بل امتدت بشبكاتها إلى دول الجوار الأفريقي التي تعاني حالياً من عمليات إرهابية متفرقة بين الحين والآخر.

وبسطت الدوحة مظلتها في دعم التطرف على المساحات الشاسعة من الصحراء الكبرى وامتدت إلى منطقة الساحل الأفريقي، رغم أن دور الدوحة ظل غامضاً وغير معروف لدى كثير من المراقبين للوضع الأمني في المنطقة.

هز الاستقرار

تعمل الدوحة على ضرب استقرار دول كثيرة في منطقة غرب إفريقيا من خلال تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية واستخدامها في هز استقرار هذه الدول بهدف السيطرة على مواردها، بجانب سعيها لضرب استقرار دول في الشمال الأفريقي مثل مصر والجزائر وتونس وليبيا.

وتؤكد تقارير غربية أن قطر ظلت باستمرار تدعم الحركات الإرهابية الخمس في مالي، سواء بالحصول على مساعدات لوجستية أو مساهمات مالية مباشرة تحت غطاء جمعيات خيرية وإنسانية قطرية تنشط هناك.

دعم لوجستي

وكان موقع «مالي أكتو» أورد في هذا السياق أخيراً، تقريراً أكدت فيه أن عديد الدلائل والمؤشرات تؤكد تورط قطر في دعم الإرهابيين في مالي. ويشير التقرير إلى أن الدوحة كانت تدعم لوجستياً ومالياً الجماعات الإرهابية في مالي.

ويضيف التقرير أن قطر حاولت إقامة شراكة مع أمراء الإرهاب في إفريقيا ومالي في الوقت الذي كان فيه الإرهابيون في هذا البلد الأفريقي يحاولون إنشاء دولتهم في شمال مالي والسيطرة على ثروات الغاز والتعدين في المنطقة.

ومثل دعم قطر للإرهابيين في مالي نقطة خلاف وصراع فرنسي قطري خلال فترة حكم الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند.

ويضيف التقرير أن هولاند طالب شركة فيفندي الفرنسية الحفاظ على حصتها 53٪ في شركة اتصالات المغرب في ظل إصرار قطر على السيطرة على هذه الشركة التي كان لها دور استراتيجي في العملية العسكرية الفرنسية في مالي.

وكان الرئيس الفرنسي يخشى من فقدان الشركة التي تمثل أحد أجهزة الاستخبارات الفرنسية في مالي، حيث تستغلها للتنصت على اتصالات الإرهابيين في منطقة الساحل الأفريقي.

مذيع في «الجزيرة» يسيء لحجاج بيت الله

■ دبي – البيان

تنشط أبواق تنظيم الحمدين على كافة المستويات وفق منهج الإساءة للدول الداعية لمكافحة الإرهاب، إلا أن تطاول هذه الأبواق بلغ درجة الإساءة لحجاج بيت الله الحرام. وجاء في تغريدة كتبها مذيع قناة الجزيرة فيصل القاسم سخرية واستهزاء بالحجاج. فقد وضع صورة لحشد من حجاج بيت الله الحرام وكتب تعليقاً: «تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتّى»، وهو ما أثار استنكاراً كبيراً لوسائل التواصل الاجتماعي. ولجأ القاسم بعدها إلى حذف التغريدة إلا أن مغردين قاموا بتصويرها.

...ـة ضد العرب

لا احتمال لانفصال بين قطر وإيران حتى لو تم التوصل لحل للأزمة

مودة أو علاقات طيبة مع دول الخليج، وعلى رأسها إيران. وتابع الدبلوماسي المصري: بالنسبة لخيارات دول المقاطعة فسوف تستمر في هذا الموقف المتخذ من جانبها، إلا إذا تراجعت قطر عن صلفها وتشددها في أن تكون خارجة عن الإطار العربي والخليجي. وأعتقد بأن إصرارها على التعنت سيؤدي بها إلى نهاية غير طيبة أو نهاية ليست سعيدة بالنسبة للشعب القطري، فالشعب القطري هو شعب خليجي وعربي وليس من مصلحته أبدًا أن يكون بعيدًا عن هذا المناخ وأن يكون بعيدًا عن الإطار الذي من المفترض أن يعمل في داخله تحت عباءة واحدة وهي العباءة العربية الخليجية.

غربة القطريين

وحول ما إذا كانت هنالك قرارات وخطوات مرتقبة أخرى يمكن اتخاذها ضد قطر، أفاد مستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية لـ«البيان»بأن الخطوات التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب كافية تمامًا لما كان لها من تداعيات ظهرت بوضوح، سواء من ناحية إحساس الشعب القطري بالغربة عن القيادة القطرية، أو على مستوى التداعيات الاقتصادية التي أصبحت تؤثر تأثيرًا بالغًا في اقتصاد الدوحة والنمو الاقتصادي لدولة قطر، وهو ما اتضح من خلال البيانات والإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية التي نشرت مؤخرًا من جانب العديد من كبريات المؤسسات المالية الدولية ومراكز الدراسات.

وفي سياق متصل، تحدث حربي عن العلاقة بين قطر وحلفائها الذين استنجدت بهم في مواجهة الرباعي العربي، ورأى أن حلفاء الدوحة "لن يتخلوا عنها"، لاسيما أنهم وجدوا مصلحتهم تتحقق دون دفع كبير منهم، إذ كيف يتخلون عن دولة ارتمت في أحضانهم وأتاحت لهم ثغرة في البيت العربي. وهو ما يتجسد في الشق التجاري على وجه التحديد والبضائع والمواد الغذائية الإيرانية والتركية التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، في حركة نشطة جدًا، حتى فيما يتعلق بالجانب العسكري من خلال القاعدة العسكرية التركية، وإمداد تركيا لقطر بكل ما تحتاجه من معدات وقوات.

«دبلوماسية الشيكات» القطرية قلبت مسار الحراك المدني في سوريا

■ القاهرة ـ البيان

فند أستاذ القانون الدولي السياسي السوري د. محمد خالد الشاكر (الذي شارك بدراسة في كتاب إشكاليات السياسة القطرية الصادر عن مركز المزماة للدراسات والبحوث) الدور القطري في بلاده، مستعرضًا كذلك أبرز المسارات القانونية التي يمكن من خلالها ملاحقة رؤوس النظام القطري في المحاكم الدولية.

واستهل الخالد حديثه بالتأكيد أن الدوحة مارست كظاهرة سياسية أدوارًا على العلن في دعم القاعدة وجبهة النصرة، وهي لم تتورع في اللعب على المكشوف، منذ أن كان يظهر أسامة بن لادن على قناة الجزيرة كرمز للشباب العربي والمسلم. وتابعت الأدوار ذاتها عندما أظهرت على شاشتها زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني، وهو يجلس على كرسي محافظ إدلب، في إشارة واضحة لتصدير دولة الإرهاب، وفي انتهاك صارخ للقرارات الدولية التي صنفت جبهة النصرة وداعش كتنظيمين إرهابيين.

أما على صعيد التمويلات المالية، فقد انتهجت قطر وفي إطار سياسة «دبلوماسية الشيكات» دورًا في تمويل الجماعات الإرهابية بشكل واضح، وبدعم إقليمي واضح قادته حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، التي رعت جميع حركات الإسلام السياسي المتطرف، بدءًا من تبني أردوغان جماعة الإخوان، كتنظيم يشكل الأب الروحي لجميع هذه الحركات، إذ شكل التنظيم الدولي للإخوان، أول مرجعية فكرية تقوم على فكرة «الدولة الدينية»، التي تستند على «حاكمية سيد قطب» الذي يعد أول من قام بتكفير الدولة والمجتمع في العصر الحديث، ومن هذا التنظيم انسلخت جميع قيادات وتنظيمات حركات الإسلام السياسي المتطرف.

مشروع إرهابي

وتابع الشاكر، وهو عضو قيادي في تيار الغد السوري، في تصريحات لـ «البيان»: «ساعد وصول الملالي في إيران إلى تحويل هذه الحركات إلى مشروع إرهابي عالمي عندما طرح الخميني أيضًا فكرة الدولة الدينية الجامعة التي تضمنها الدستور الإيراني، والذي اعتبر الإسلام هو الإسلام الإيراني دون غيره، ما يعني تكفيراً وحاكمية جديدة لجميع دول المنطقة العربية. مشددًا على أن «ما يحدث اليوم من اصطفافات إيرانية تركية قطرية يؤكد تاريخية وعمق هذا الفكر، ودوره في تحويل المنطقة إلى دول فاشلة كما حصل ويحصل الآن في لبنان وسوريا واليمن والعراق».

■ السياسة القطرية فاقمت محنة السوريين في الوقوع بين فكّي الإرهاب والنظام | أ.ف.ب

الجنايات الدولية

بالنسبة لملاحقة رؤوس الأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب، قال أستاذ القانون الدولي السياسي السوري د. محمد خالد الشاكر، إن الأمر الأمر يخرج الاختصاص عن دور مجلس الأمن الدولي المعني بحل النزاعات بين الدول، ليصبح من اختصاص محكمة الجنايات الدولية المعنية بملاحقة الأشخاص الذين اضطلعوا بجرائم الحرب خلال النزاعات المسلحة.

وأضاف:«أما بالنسبة للأدوار القطرية في الملف السوري، فلابد من القول ان أكبر إشكالية واجهت الملف السوري هي محاولة قطر القفز فوق إرادة البيت العربي والخليجي، فتصدرت المشهد الثوري، في عملية سياسية أكبر بكثير من حجم قطر؛ لذلك سار المسار العسكري والمسار السياسي لهذه الثورات في اتساق واحد، وذلك بالتنسيق مع القوى الداعمة للحركات الإرهابية، حيث قادت تركيا على مستوى الإقليم محاولة تصدر الإخوان المشهد السياسي، بالتوازي مع الأدوار التي لعبها المال القطري إلى جانب الأيديولوجيا الإسلاموية لحزب العدالة والتنمية، ما مهد لأدوار تدميرية قلبت مسار الحراك المدني في سوريا، وتم الالتفاف على جميع المكونات المدنية، ليقتصر الدعم على جماعة الإخوان، بما نجح في تحييد القوى المدنية الديمقراطية».

مسارات قانونية

وبالنسبة للمسارات القانونية التي تسلكها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، أفاد الشاكر بأنه لا بد من القول إن تلك المسارات ليست مسؤولية الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وحسب، بقدر ما تشكل في فقه القانون الدولي العام، ما نسميه بـ«القواعد الآمرة» أي أنها قواعد ملزمة لجميع دول العالم، وقد صدرت الكثير من قرارات مجلس الأمن الدولي، تحت إلزامية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي تطالب الدول بالتعاون في مكافحة الإرهاب لجهة الإيواء والتمويل والدعم المادي واللوجستي والتسهيل لملاذاتهم الآمنة، منها الدولية كالقرار 1860 و1373 لعام 2001 والقرارات الصادرة بشأن الأزمة السورية بخصوص تنظيمي داعش والنصرة ومن يقف وراءهما، وآخرها القرار 2254 بخصوص الحالة السورية.

ضعف إيران وقطر والدعم الدولي للشرعية وهزائم الميليشيات الانقلابية المتلاحقة

استطلاع «البيان»: 3 عوامل أفرزت مواجهات الحوثي وصالح

■ دبي، عدن، القاهرة ـ البيان
تعز، عمّان ـ صلاح صالح، ماجدة أبو طير

اتفق المشاركون في استطلاعين للرأي أجرتهما «البيان»، الأول على موقعها الإلكتروني، والثاني على حسابها في «تويتر»، على أن الصدامات بين ميليشيات الحوثي وأنصار الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح نتجت عن أسباب عدة، تم حصرها في 3 أسباب رئيسة، وهي: هزائم الانقلابيين المتلاحقة أمام قوات الشرعية المدعومة من التحالف العربي، وضعف الداعميْن إيران وقطر، والدعم الدولي الذي تحظى به الشرعية في اليمن.

وأرجع المشاركون في استطلاعي «البيان» حدوث الصدامات بين طرفي الانقلاب في اليمن إلى العوامل الثلاثة المشار إليها مجتمعة، وهو ما عبر عنه 63 في المئة من المستطلعة آراؤهم على حساب «البيان» في «تويتر»، مقابل 60 في المئة عبروا عن الرأي ذاته على موقع «البيان».

وفي التفاصيل، رأى 19 في المئة من المستطلعة آراؤهم على الموقع أن الصدامات بين طرفي الانقلاب في اليمن تعود إلى هزائم الميليشيات الانقلابية المتلاحقة، وذهب 7 في المئة من المستطلعة آراؤهم إلى ذلك على حساب «البيان» في «تويتر».

وفي حين عزا 14 في المئة من المستطلعة آراؤهم على الموقع هذه الصدامات إلى ضعف الداعميْن إيران وقطر، في حين رأى 26 في المئة ذلك في استطلاع «البيان» على «تويتر»، أما عامل الدعم الدولي للشرعية فذهب 7 في المئة من المستطلعة آراؤهم على الموقع إلى أنه يعد سبباً رئيساً في الاشتباكات التي شهدتها العاصمة اليمنية بين طرفي الانقلاب، وعبّر 4 في المئة عن ذلك أيضاً في استطلاع «البيان» على حسابها في «تويتر».

هزائم متوالية

وفي قراءة تحليلية لنتائج استطلاعي «البيان»، أكد سياسيون وناشطون يمنيون أن الخلافات بين طرفي الانقلاب مردها في الأساس الهزائم المتوالية التي مُني بها هذا التحالف وسعي حزب المؤتمر الشعبي لإبرام اتفاق لإنهاء القتال، استناداً إلى مقترحات المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وهو ما ترفضه ميليشيات الحوثي.

وأوضح الناطق باسم حزب العدالة والبناء، بليغ المخلافي، أن إدراك حزب المؤتمر الشعبي وقيادته استحالة الاستمرار في القتال وإظهاره القبول بخطة ولد الشيخ بشأن إنهاء الأزمة عبر خطة تسليم ميناء الحديدة كانت الدافع الرئيس إلى هجوم الحوثيين على الحزب واتهامه بإضعاف الجبهة الداخلية والركون إلى العمل الجماهيري.

وأشار إلى أن الشروط التي وضعتها الميليشيات للسماح بالمهرجان الجماهيري لحزب المؤتمر عكست بشكل واضح اتجاهات الطرفين، حيث أدرك المؤتمر الشعبي استحالة تحقيق أي انتصار، فيما اعتبرت الميليشيات ذلك خذلاناً لها، ورفعت شعار دعم الجبهات والتصعيد في مواجهة التصعيد.

وبالمثل، يشير الناشط السياسي، وضاح شمسان، إلى أن الانتصارات التي تحققت في أكثر من جبهة والتقارب بين الميليشيات الحوثية مع قطر من أهم عومل برود الخلافات التي ظلت تنمو منذ الانقلاب، ومحاولة إحكام السيطرة على العاصمة والمناطق الشمالية. وذكر شمسان أن التهديدات التي أطلقتها الميليشيات تجاه المؤتمر الشعبي وقيادته وتعزيز انتشارها في صنعاء ومحاولة حشد مقاتلين، جددت كلها تحركات أتت بعد القبول المبدئي لحزب المؤتمر الشعبي لهذه التسوية المقترحة من الأمم المتحدة، التي تبدأ بالانسحاب من ميناء الحديدة. ونوه بالنقد الشديد الذي وجهه الرئيس المخلوع علي صالح لشركائه بالانقلاب بالاستيلاء على الأموال العامة ورفض صرف رواتب الموظفين.

وقال إن الأيام المقبلة، في ظل الانتصارات المتواصلة لقوات الشرعية والتخبط في السياسة القطرية، ستزيد من مساحة الخلافات بين الطرفين.

دعم الشرعية

أما الخبير الإعلامي د. فيصل الحذيفي فأكد أن نذر الصدام التي بدأت جلية بعد احتفالية صالح بذكرى تأسيس المؤتمر الشعبي العام تزداد وتيرته يوماً بعد آخر.

وأضاف: «فلربما لم يكونا يتوقعان تماسك الشرعية واستمرار استعادتها للأرض وإمساكها بزمام المبادرة على المستويين الإقليمي والدولي، في ظل تراجع الدعم لطرفي الانقلاب من قبل حلفائهم الذين انفرط عقدهم وبان ضعفهم، ونحن على موعد مع استعادة كامل التراب اليمني بالرهان على قوة جيشنا وقيادتنا السياسية، وعلى دول التحالف التي حددت هدفها وبوضوح، وهو دعم واستعادة الشرعية في اليمن وفق المرجعيات الثلاث».

وأضاف بالقول: «وبرأيي إن التصادم بين طرفي الانقلاب صالح والحوثي مرده إلى نفاد هرمون الصبر الذي تظاهرا به طيلة فترة تحالفهم، فلكل منهم أجندته الخاصة وطموحه الخاص، فصالح يطمح إلى العودة للسلطة من خلال القادمين من أتون الكهوف الذين لا يملكون أي رصيد أو خبرات سياسية، وتحالفهم وقبولهم بصالح -قاتل مؤسس حركتهم- لرغبتهم في القضاء على خصومهم السياسيين والاجتماعيين، واستعادة السيطرة على اليمن من باب المذهب والأحقية الإلهية».

تعارض الأهداف

من جانبه، يعيد الأمين العام المساعد لحزب اتحاد القوى الشعبية، عبد السلام رزاز، ما هو حاصل إلى طبيعة الهدف الذي ارتكز عليه هذا التحالف، فطرفا الانقلاب لكل منهما هدف خاص يتعلق بالحكم والموقف من الشراكة، فالحوثي تحالف مع صالح ليصبح الحاكم الوحيد، وصالح قبل بالتحالف لتصفية الحسابات مع خصومه والعودة إلى ما قبل 2011، أي أن لكل طرف هدفه الخاص والمتعارض مع هدف حليفه، حتى إن موضوع الشراكة بينهما غير وارد.

تكتيك هش

بدوره، اعتبر المحلل السياسي اليمني عارف الصرمي الصدام بين جماعة الحوثي وصالح «صراع منطقي ومبرر»؛ لأن تحالفهما لم يكن تحالفاً مؤسساً على أرضية صلبة، فهو «تحالف تكتيكي هش يتمزق اليوم أمام أعين الجميع».

وتابع الصرمي - في تصريحات لـ«البيان» - قائلاً: «أعقد بأن هذا التحالف لم يستطع تجاوز حجم الثغرات الموجودة بين الطرفين، فصالح حينما كان رئيساً لليمن أشعل ست حروب في وجه الحوثيين، في بداياتها قتل مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي، وأثناء الحرب مات أيضاً والدهم بدر الدين الحوثي، ولا يمكن أن تنسى جماعة الحوثيين مشكلتهم مع صالح ودم مؤسس حركتهم».

والصراع بين الحوثي وصالح هو صراع على من سيملك زمام الأمور منفرداً، لا سيما أن طرفي الانقلاب ليس فيهما طرف يقبل بأن يكون له شريك، ويريد كل منهما أن يحكم اليمن منفرداً، حسب الصرمي الذي شدد على أنه «لا يوجد فرق بين الحوثي أو صالح في النتيجة، فكلاهما يريد أن يحكم، ولديهما جنون السلطة، مع الفارق، من حيث إن الحوثي يستعجل الأمور ويريد أن يختصر الزمن ويبتلع اليمن بشكل كامل وعاجل».

واستطرد: «أعتقد بأن التحالف بين كليهما مستحيل، وهما يحتاجان الآن إلى فك ارتباط ناعم لتحالفهما، وهو أمر مستبعد حالياً، والوضع الطبيعي أنهما سيخوضان معركة، ويتمنى المراقب من الداخل والخارج ألا تضاف إلى اليمن حرب أهلية جديدة، وينتظر الجميع إمكانية أن يدمر طرفا الانقلاب بعضهما بعضاً، ومن ينتصر سيكون ضعيفاً هزيلاً يسهل ابتلاعه بعد ذلك».

علاقة مصلحة

ومن الأردن، أكد عضو مجلس النواب، محمد الحجوج، أن الصراع الذي ظهر بين الحوثيين وصالح هو صراع ناتج عن عوامل عديدة، في مجملها شكل من أشكال تسوية المنطقة إقليمياً ودولياً، وأن العلاقة بينهما في الأصل هي علاقة قائمة على المصلحة ومؤقتة، وأي حالة من الضعف ستهز بهما.

وأضاف: «فضعف الدعم المقدم لهم من قبل إيران وقطر من شأنه أن سيزيد من الخلافات الداخلية من دون شك».

وفي السياق ذاته، يرى الكاتب الصحافي جهاد أبو بيدر أن ما يحدث ناتج عن هزائم الانقلابيين أمام الشرعية، إضافة إلى تراجع الدعم الإيراني والقطري لهم ووجود الشرعية، وأن تحالف صالح عسكرياً مع الحوثيين المراهن على الإمدادات الإيرانية والقطرية أدخله في مرحلة فشل للمرة الثالثة، إضافة إلى أن صالح حاول سحب عدد من أعضاء البرلمان من أجل سحب الشرعية من الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلا أن الدعم الدولي للشرعية والوضع العام في اليمن ذهبا على عكس ما يتمناه المخلوع.

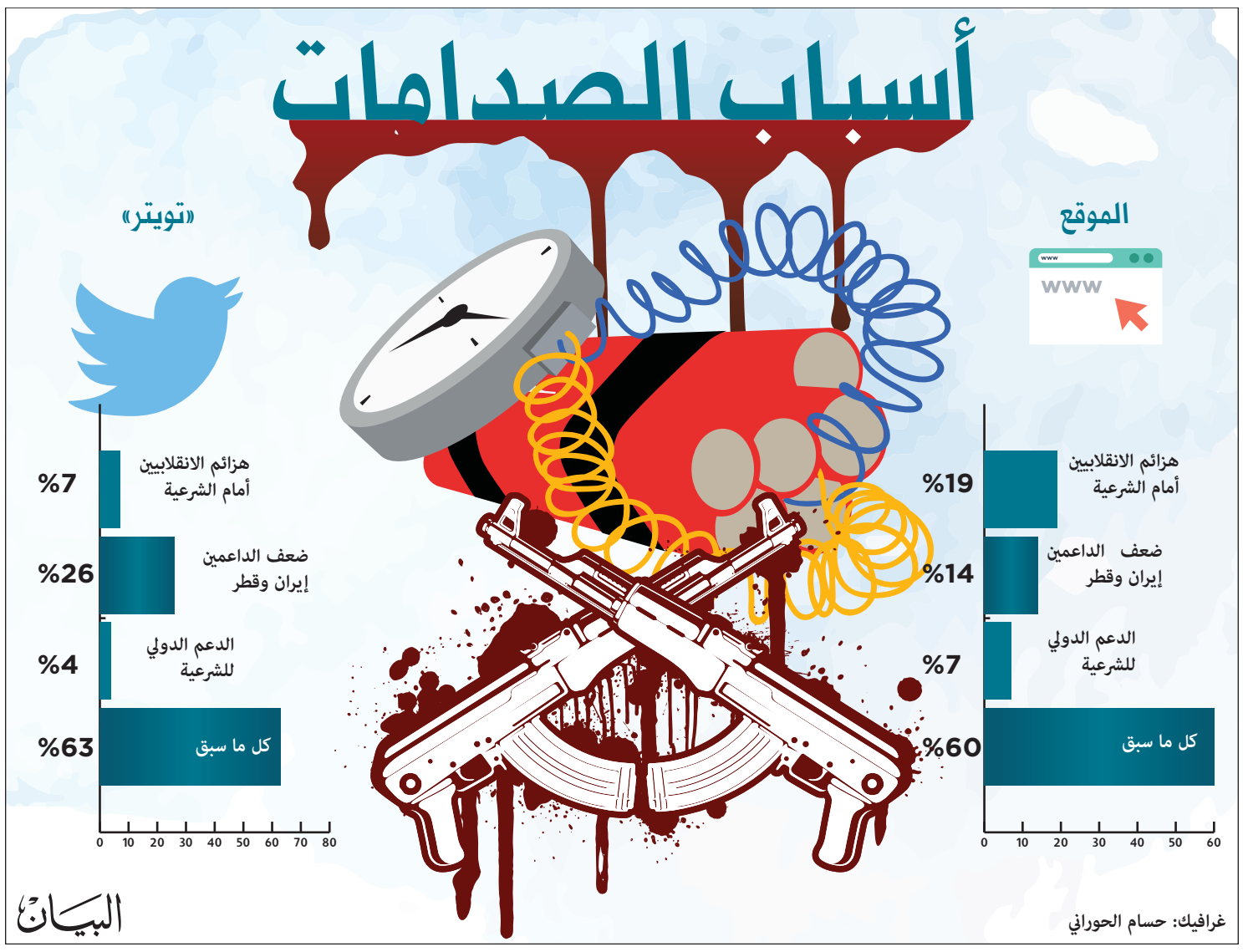

غرافيك: حسام الحوراني

وثائق في الموصل العراقية تكشف تورّط الدوحة في دعم الإرهاب

«تنظيم الحمدين» و«داعش».. الرهان الخاسر

■ تونس ـ الحبيب الاسود

يبدو أن الأيام والأسابيع المقبلة ستكشف المزيد من الأدلة الدامغة على تورط النظام القطري في دعم الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي، بعد العثور على وثائق خطيرة في مدينة الموصل العراقية التي تم تحريرها أخيراً.

وقد توعد عضو مجلس عشائر الأنبار في بلاد الرافدين سعد عبدالله الفهداوي النظام القطري، وقال: إنه مع ثبوت علاقة الدوحة بدعم الجماعات الإرهابية في بلاد الرافدين، سيرفع دعاوى قضائية وتعويضية دولية ومحلية ضد قطر.

وأكد الفهداوي أن قِسماً من المحامين العراقيين تطوعوا لرَفع هذه الدعاوى، مطالباً العراقيين المتضررين إلى إقامة دعاوى مماثلة على الدول التي تسببت بضررهم لغرض تعويضهم.

وأكدت مصادر عراقية أنه تم العثور على وثائق ومستندات مهمة في مدينة الموصل، تدين الدور القطري في دعم تنظيم داعش الإرهابي منذ إعلانه عن تأسيس دولته الوهمية في يوليو 2014.

تهالك الباطل

يأتي ذلك، بينما أثارت الانهيارات السريعة المتلاحقة لتنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا أسئلة عدة عن علاقة ذلك بالتضييق على النظام القطري من قبل الدول الداعية لمحاربة الإرهاب، ويرى مراقبون أن النفق المظلم الذي وجدت فيه سلطات الدوحة نفسها منذ الخامس من يونيو الماضي، بعد انكشاف دورها في دعم الجماعات الإرهابية، ساعد على محاصرة تنظيم داعش، والإطاحة بدولته الوهمية في الموصل وتلعفر والبادية السورية وأجزاء مهمة من الرقة ودير الزور.

تورط الدوحة

وكانت صفحة موقع التسريبات العالمية «ويكليكس» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» كشفت أن الحكومة القطرية متورطة في تمويل تنظيم «داعش» الإرهابي عام 2014، مشيرة إلى أن تسريبات من بريد المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، كشفت عن تورط الحكومة القطرية في دعم وتمويل تنظيم داعش الإرهابي.

ونشرت الصفحة صورة لرسالة من البريد الإلكتروني لكلينتون إبان شغلها منصب وزيرة الخارجية الأميركية، تقول فيها «إننا نحتاج إلى تفعيل جهودنا الدبلوماسية وتنشيط دور مخابراتنا من أجل الضغط على الحكومة القطرية التي تدعم داعش وعدد من المجموعات الدينية الراديكالية لوجيستياً ومالياً».وأضافت أن هذه الجهود يجب أن تكون مدعومة من قبل أجهزة المخابرات البريطانية أيضاً، لافتة إلى أن قطر سوف يتم دعمها دولياً مقابل استغلالها لتحقيق التوازن السياسي في مواجهة منافسيها للسيطرة على العالم السني.

وفي بداية نوفمبر الماضي، أعلن مؤسس موقع «ويكيليكس» جوليان أسانج أن رسائل كلينتون كشفت أن واشنطن كانت على علم بتمويل حكومة قطر ودولة أخرى لتنظيم «داعش» الإرهابي، وقال في مقابلة خاصة لقناة «روسيا اليوم»: عثرنا على رسالة كتبتها كلينتون لمدير حملتها الرئاسية جون بوديستا في مطلع عام 2014، أي بعد مغادرتها لمنصب وزيرة الخارجية بقليل.

الأزمة الضاغطة

وشغلت العلاقة المشبوهة بين النظام القطري وتنظيم داعش الإرهابي مراكز الأبحاث والدراسات الدولية، ومن ذلك مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية البحثية الأميركية التي تحدثت عن استمرار السلطات القطرية بدعم وتمويل التنظيمات الإرهابية، لتبرز أن الدعم القطري للإرهاب تسبّب في أزمة ضاغطة على مستوى العالم.

وأكدت المؤسسة أن «سلطات الدوحة لا تزال تتعامى عمداً وتغضّ الطرف عن تدفق الأموال إلى التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط وخصوصاً تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق بالرغم من انضمامها المعلن إلى تحالف واشنطن ضد التنظيم وهي تدير في الوقت نفسه استثمارات واسعة بأموال طائلة في دولة غربية رئيسة مشاركة في التحالف».

أموال مشبوهة

وقالت الصحيفة إنه «بالرغم من تظاهر قطر باقتناعها بالانضمام إلى تحالف واشنطن ضد داعش ولاسيما مع وجود قاعدة العُديد التي تستضيف منشأة عسكرية أميركية بالغة السرية تستخدمها القيادة الأميركية الوسطى لتنسيق عملياتها العسكرية في الشرق الأوسط إلا أن تقرير المؤسسة البحثية الأميركية يؤكد أن التعاون القطري في محاربة الإرهابيين (شكلي ورمزي فقط)» لافتة إلى أن «ممثلين عن الحكومة القطرية أجروا مفاوضات مع إرهابيين من القاعدة ومن تنظيم داعش في سبتمبر الماضي وفيما يبدو لا يزالون يتوسطون بين السلطات اللبنانية وهذه التنظيمات»، كما يؤكد مسؤولون حكوميون سواء من الغرب أو من المنطقة أن «الدوحة تقدم أموال الفدى إلى مثل هذه التنظيمات بعشرات الملايين من الدولارات ما يسهم في تمويلها وتعزيز قدراتها».

وفي أغسطس 2014 قال معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إن الولايات المتحدة ترى في حليفتها المقرّبة قطر بؤرةً لتمويل الإرهاب، إلى حد أن واشنطن وصفت هذه الدولة الخليجية الصغيرة بأنها بيئة متساهلة مع تمويل الجماعات الإرهابية.

توثيق أميركي

ويرى الخبير في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية الأميركية، ديفيد واينبرغ، ان قطر لم تتحرك ضد الأشخاص الذين مولوا تنظيمات إرهابية، مشيراً إلى أن الأزمة الحالية جعلت الدوحة تشعر بالخوف، متوقعاً إجراءات أميركية حيال الدوحة.

وأوضح واينبرغ أنه أعد أبحاثاً تركز على قطر وأولئك الذين فرضت عليهم الحكومة الأميركية عقوبات بسبب تمويلهم جماعات إرهابية وهم يقيمون الآن في قطر مبرزاً أن «قطر لم تتحرك في هذا الاتجاه لمقاضاة هؤلاء الأشخاص أو سجنهم، بل إنهم يعيشون طلقاء هناك» بحسب تعبيره.

ووفق الكاتب والباحث السياسي البريطاني أندرو غيليغان، فإن «قطريين موّلوا العديد من الجماعات المتشددة في سوريا، سواء أكانوا أفراداً قطريين أو أفراداً لهم صلة بالحكومة القطرية» و«هذا الأمر تم توثيقه من قبل الولايات المتحدة في تحديدها للتنظيمات الإرهابية، فواشنطن حددت قائمة أشخاص يقيمون في قطر، مولوا الإرهاب وخاصة جبهة النصرة وبعض تلك الأموال وصلت إلى داعش، ذلك أن الجماعتين كانتا مرتبطتين في الماضي، وقيمة تلك الأموال كبيرة».

وفي مايو الماضي، تداول عدد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وثيقة صادرة عن تنظيم داعش الإرهابي في سوريا يكشف الدور القطري الخفي في دعم عناصر التنظيم المتطرف بالأسلحة التي تدخل في صناعة المتفجرات والمفخخات لاستهداف المدنيين الأبرياء، وبحسب الصادرة عن تنظيم داعش الإرهابي وتحمل عنوان «تعزيزات»، فقد سلمت قطر المتطرفين مادة «نترات الأمونيا» لاستخدامها في العمليات العسكرية ضد الجيش السوري في عدد من جبهات القتال.

دعم مالي ولوجيستي

وقدرت دراسة متخصصة قيمة شحنات الأسلحة القادمة من دول شرق أوروبا، والتي وصلت إلى أيدي مقاتلي تنظيم «داعش» الإرهابي في سوريا والعراق خلال عامي 2015 و2016 بنحو 1,5 مليار دولار.

وأشارت الدراسة، التي أعدها باحثون متخصصون في مكافحة الإرهاب في مركز بحوث الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد في بلغراد (صربيا) والبرنامج البحثي لمكافحة الفساد في سراييفو (البوسنة)، إلى أموال قطرية تم دفعها لسداد فواتير شراء تلك الأسلحة وكذلك وجود تسهيلات تركية لوجيستية لنقل شحنات تلك الأسلحة إلى مناطق الصراع الملتهبة في الشرق الأوسط خلال العامين الأخيرين، حيث إن منطقة البلقان هي ساحة نشاط مهمة لمافيا تهريب السلاح المتعاونة مع المخابرات التركية والمعتمدة على الأموال القطرية.وكشفت الدراسة اعتماد الجانب التركي على التمويلات القطرية في شراء وإرسال نوعيات شديدة الفتك إلى جماعات التطرف في الشرق الأوسط والمنطقة العربية من بلدان البلقان وشرق أوروبا تشمل مضادات للدروع ومقذوفات ضد الآليات الحربية ومدافع المورتر ومقذوفاتها ورشاشات ثقيلة كبيرة العيار وألغام أرضية وقنابل يدوية، وذلك بكميات كبيرة مشتراة من وسطاء تجارة سلاح من بينهم بلغاريون وسلوفاكيون ورومانيون وتشيك، كما ينتمي بعضهم إلى جمهوريات البوسنة والتشيك والجبل الأسود.

أدلة دامغة

وتشير مصادر متطابقة إلى أن قطر كانت في مناسبات عدة ساحة لجمع التبرعات لتنظيم داعش، وفي سبتمبر 2014 كشفت وزارة المالية الأميركية أن قائداً عسكرياً كبيراً في التنظيم الإرهابي جمع مليوني دولار من متبرع في قطر، لتنفيذ عمليات عسكرية، جاء ذلك على ضوء تحقيق نشرته صحيفة ديلي تلغراف البريطانية عن قطريين ضالعين في تمويل وتسليح جماعات جهادية في سوريا، ومقاتلين متشددين شاركوا في السيطرة على مدينة الرقة.

وقال مراقبون إن الدوحة تغض الطرف في الوقت نفسه عن مواطنيها الذين يدعمون الإرهاب في حين قالت وزارة المالية الأميركية إن التونسي طارق بن الطاهر الحرزي، المعروف بأنه أمير الانتحاريين في داعش، جمع نحو مليوني دولار من متبرع في قطر، لم تكشف عن اسمه، وأعلنت أن المتبرع قال إن أمواله يجب أن تُستخدم لتنفيذ عمليات عسكرية، وإن هذا المتبرع شارك مع الحرزي في جمع تبرعات في قطر لصالح المقاتلين المتطرفين.

وأدرجت وزارة المالية الأميركية الحرزي في عداد الإرهابيين الدوليين، قائلة إنه كان مسؤولًا عن المنطقة الحدودية بين تركيا وسوريا، وعن تدفق المقاتلين الأجانب عبرها، فكان يقوم بتأمين عبور المقاتلين الأوروبيين من تركيا إلى سوريا.

قلق غربي

وأثارت الأدلة المتعلقة بدور قطريين في تمويل داعش قلقًا في الغرب من سياسة قطر، التي تملك استثمارات كبيرة في دول أوروبية كبريطانيا، حيث تملك مخازن هارودز وبرج شارد، أعلى مبنى في أوروبا، على سبيل المثال لا الحصر.

ونقلت صحيفة «ديلي تلغراف» عن النائب المحافظ في مجلس العموم البريطاني ستيفن باركلي قوله: هذه المعلومات تؤكد ضرورة أن تثبت قطر بوضوح التزامها بمكافحة تدفق المال الذي ساعد في إحكام قبضة داعش، وهناك حاجة إلى التحرك ضد المتواطئين في إيصال هذا التمويل، والضالعين فيه بصورة مباشرة. وأضاف باركلي: «على قطر أن تكشف هوية مواطنها الذي يُزعم أنه قدم مليوني دولار إلى الحرزي».

وفي أبريل 2016 قالت تقارير إعلامية في هلسنكي إن أسلحة فنلندية وصلت إلى داعش عن طريق قطر، جاء ذلك بعد أن شهدت البلاد جدلاً واسعاً نتيجة نشر صورة لسلاح فنلندي بيد عناصر التنظيم الإرهابي، خصوصاً وأن فنلندا من البلدان التي يمنع قانونها تصدير السلاح إلى الأطراف الدولية التي تخوض حروباً والتي قد تسمح بتسريب السلاح إلى أطراف النزاع.

وبداية القصة تعود إلى صورة التقطها المصور الإيطالي الشهير لورينزو توغنول خريف العام 2015 ويظهر فيها ثلاثة رجال ينتمون لداعش احدهم يحمل سلاحاً فنلندياً مما استدعى متابعة الموضوع من قبل وسائل الإعلام والجهات المعنية في فنلندا بنفس الوقت.، وبحسب صحيفة «التا صانومات» الفنلندية، فإن السلاح الذي ظهر في الصورة يعود إلى صفقة سلاح أبرمتها قطر مع فنلندا.

وقد أكد الخبير العسكري المصري اللواء محمود مختار قنديل أن قطر تشتري كذلك السلاح من الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى بدورها لتشغيل مصانع الأسلحة التي تمتلكها لتقليل معدلات البطالة هناك، وأضاف أن قطر تصر على شراء كميات مهولة من الأسلحة بالرغم من عدم امتلاكها لجيش حقيقي يستخدم أو يتدرب على كل هذه الأسلحة، ما يعني ضمناً أن الدوحة تقوم بتوريد تلك الأسلحة إلى تنظيم داعش الإرهابي وكل الجماعات المسلحة المشاركة في الصراعات والحروب التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً.

دعم الإرهابيين ثقافة قطرية

■ تونس-البيان

في يناير 2015، وبعد أيام على اعتداءات باريس، كشفت دراسة موثقة أن قطر أكبر حاضنة لحسابات التويتر لجماعات من أنصار أو مؤيدي تنظيم داعش الإرهابي على مستوى العالم العربي والإسلامي.

وأظهر تحليل حسابات التويتر باللغة العربية أن التغريدات كانت تحمل خبراً داعماً ومؤيداً لتنظيم داعش. أي بمعنى أن 50 في المئة من تغريدات قطر تغرّد لداعش، وبذلك تقف قطر على رأس قائمة الدول الحاضنة لحسابات تويتر المؤيدة لداعش. أما في باكستان، فتصل نسبة التغريدات المؤيدة لداعش إلى 35 في المئة لتحتل المركز الثاني في القمة، فيما تقف بلجيكا في المركز الثالث. يليها إندونيسيا وبريطانيا وليبيا في المركزين الخامس والسادس، تتبعها تركيا ومصر والولايات المتحدة على التوالي.

ويفسر المراقبون ذلك بأن ثقافة دعم الإرهاب التي أرساها النظام القطري ساهمت بدور كبير في تلميع صورة تنظيم داعش في بلاده وخاصة بين المقيمين من جنسيات مختلفة، وأغلبهم من المرتبطين فكرياً وعقائدياً بجماعة الإخوان والجماعات الإرهابية المنبثقة عنها.

ترويج العنف

وأكد مراقبون أن الإعلام القطري لعب دوراً مهماً في دعم تنظيم داعش، وهو ما أكدت عليه الهيئة العالمية للعلماء المسلمين برابطة العالم الإسلامية عندما أشارت إلى أن الإعلام القطري صدّر للعالم الإسلاميّ نظريات التطرف والعنف والتكفير، والمفاصلة الشّعورية لأهل الإسلام، وتخرّج في مدرسته قادة داعش والقاعدة، ولفيفهم الضّال.

وشددت الهيئة على أنّ «الآلية الإعلامية المسخرة لخدمة التطرف، تتولد عنها مثل هذه النماذج في تيه انسلاخها من أدب الإسلام في حفظ الديانة واللسان، وهذا النشاز الإعلاميّ لا يلتقي إلا عندما تتكامل دائرة التنازل الأخلاقيّ، في سبيل الوصول لهدفه المشبوه».

وفي مايو 2015 أبدى نشطاء في موقع «تويتر» استغرابهم من نتائج استفتاء أجرته قناة الجزيرة القطرية حول جماعة داعش؛ حيث كشف عن تعاطف كبير لجمهور الجزيرة مع الجماعة الإرهابية.

وأظهرت نتيجة التصويت الذي طرحته صفحة برنامج «الاتجاه المعاكس» عبر موقع «الجزيرة. نت» أن 81,3 في المئة من المشاركين (45608 أصوات) يرون أن تقدم جماعة داعش الإرهابية يصب في صالح المنطقة، في حين رأى 18,7 في المئة (10499 صوتاً) عكس ذلك.

وفي تغريدة على تويتر وصف المفكر الإسلامي السعودي حسن فرحان المالكي هذا التصويت بالفضيحة بالنسبة لقناة الجزيرة؛ مضيفاً أن «هذا هو جمهور الجزيرة!.. فأغلب من يصوت لأي قناة جمهورها».

فيما وصف الصحافي القطري جابر بن ناصر المري هذا الأمر بأنه «فشل ذريع للتحالف».

«آسياسل» للاتصالات في خدمة الإرهاب بالعراق

■ بغداد-البيان

كشفت مصادر عراقية أن شركة اتصالات «آسياسل»، المملوكة بـ70 في المئة لقطر، متورطة في تزويد تنظيم داعش الإرهابي بخدمات الاتصال في العراق، وأن البرلمان العراقي طالب بفتح تحقيق حول قضية استمرار خدمة الاتصالات للشركة في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.

وطالب عضو اللجنة القانونية صادق اللبان، السلطات الخاصة، وهيئة الاتصالات والإعلام بالتحقيق لمعرفة أسباب بث خدمة الاتصالات في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش، وحقيقة ارتباط الشركة بالإرهاب، مشيراً إلى أن دويلة قطر تمارس دائماً دوراً سلبياً في العراق، ودعمت الإرهاب في المنطقة.

رصد وثائق

وأشار اللبان إلى أنه في حالة إثبات تورط «آسياسل» في دعم تنظيم داعش في العراق، فسيتم طردها على الفور، ومصادرة كل أملاكها، وغلق مقارها ومعاقبة كل من تعاون مع الشركة،

وقالت النائب عن التحالف الوطني نهلة الهبابي في تصريحات صحافية إن «ملف شركة اسياسيل احيل الى لجنة النزاهة للقيام بجميع الإجراءات القانونية والإدارية والقضائية بحق القائمين على الشركة لكونها أثبتت الكثير من المخالفات في طريقة تقديم خدماتها للمستخدم».

واتهمت الهبابي لجنة النزاهة بعدم القيام بواجباتها القانونية والإدارية والتي نص عليها التشريع الدستوري للقيام بالتحقيقات اللازمة التي تقتضيها الملفات المفتوحة، والتي يتم رصد وثائق تؤكد قضايا مالية تدخل في أبواب الفساد، مشيرة إلى أن تأجيل البت وإجراء التحقيقات بحق الشركة يخرج من دائرة عمل البرلمان وأن عدم محاسبة من يثبت عليه ملف الفساد أو على أي شركة هي مشكلة في عمل المحكمة الاتحادية.

وأكد النائب العراقي علي البديري أن الحكومة عليها أن تحارب بجدية الدول التي تساند وتدعم الإرهاب، وطالب بمقاطعة شركة «آسياسل» التي تستثمر فيها قطر، وإخراجها من العراق، مشيراً إلى أنه أصبح لا شك في أن «آسياسل» هي ذراع قطر في العراق، حيث تمدها بالمعلومات؛ لتضغط من خلالها على الحالة السياسية العراقية.

عقوبات مغلظة بسبب الأموال القطرية قد تصل إلى الحرمان من «تشامبيونزليغ»

«يويفا» يفتح تحقيقاً في نزاهة سان جرمان

■ باريس - البيان وأ ف ب

فتح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم أمس «تحقيقا رسمياً» مع نادي باريس سان جرمان في إطار قواعد اللعب المالي النظيف، ما دفع نادي العاصمة الفرنسية إلى التعبير عن دهشته من هذه الخطوة.

وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن «التحقيق سيركز على التزام النادي بالتوازن المالي، لا سيما في ضوء نشاطه الأخير في الانتقالات». وتابع الاتحاد القاري في بيانه «في الأشهر المقبلة، ستجتمع غرفة التحقيق في هيئة الرقابة المالية للأندية، لتقييم جميع الوثائق المتعلقة بهذه القضية»، موضحا انه لن يعلق على هذا الموضوع «حتى انتهاء التحقيق».

إنفاق

وأنفق باريس سان جرمان المملوك لقطر ويديره عن العائلة المالكة القطرية ناصر الخليفي، ما مجموعه المعلن 238 مليون يورو خلال فترة الانتقالات الصيفية، بخلاف صفقة الفرنسي كليان مبابي المنتقل من موناكو على سبيل الإعارة «شكلياً»، وإن كانت الصحف الفرنسية ووسائل الإعلام قد أشارت إلى أن قيمة الصفقة 180 مليون يورو حصل عليها نادي الإمارة الفرنسية موناكو، ليصبح مجموع إنفاق باريس سان جرمان 418 مليون يورو (ما يتجاوز النصف مليون دولار)، في حين لم يحقق النادي الفرنسي ربحا يذكر أمام مجموع إنفاقه، حيث حصل على المركز الثاني في الدوري الفرنسي وبلغ مجموع ما تحصل عليه من بيع اللاعبين فقط 62 مليون يورو، حيث كانت أغلى الصفقات التي باعها اللاعب سيرجي أوريبه الذي باعه البي إس جي إلى توتنهام هوتسبيرز الانجليزي مقابل 25 مليون يورو، والفرنسي بلاسي ماتويدي الذي بيع إلى يوفنتوس الإيطالي مقابل 20 مليون يورو، وجان كيفين أوغستين الذي تعاقد مع نادي لايبزيغ الألماني مقابل 13 مليون يورو فقط، والسنغالي يوسف سابالي إلى بوردو مقابل 4 ملايين يورو.

بينما خرجت باقي الصفقات من باريس سان جرمان كإعارة أو انتقال حر لم يحصل فيه النادي الباريسي على أي أموال، ما يعني أن الفارق بين الإنفاق والأرباح يتجاوز على أقل تقدير المئة مليون يورو.

وتعاقد سان جرمان مع المهاجم البرازيلي نيمار من برشلونة الإسباني مقابل 222 مليون يورو، وأعلن الخميس رسميا عن استعارة المهاجم الفرنسي كيليان مبابي من موناكو مع خيار شراء يقدر بـ180 مليون يورو. وأقر الاتحاد الأوروبي قواعد اللعب المالي النظيف للمرة الأولى عام 2010 بقرار من رئيسه آنذاك الفرنسي ميشال بلاتيني، في محاولة لمواجهة الديون المتزايدة لأندية كرة القدم الأوروبية. وبين العامين 2013 و2015، كان يتوجب على الأندية أن تحقق خسائر لا تتجاوز 45 مليون يورو. وانخفض هذا المبلغ إلى 30 مليوناً في الأعوام الثلاثة اللاحقة، أي حتى 2018. ويستثنى من هذا السقف كل ما تنفقه الأندية في مجال الاستثمار في الملاعب، مراكز التدريب، تنمية المواهب الشابة وكرة القدم النسائية، نظرا إلى رغبة الـ«يويفا» في تعزيز هذه المجالات.

■ النادي الباريسي المملوك لقطر يعرب عن دهشته ويؤكد أن أموره كانت مرتبة مع الاتحاد القاري

■ أكثر من 100 مليون يورو فارق بين أرباح النادي وما أنفقه في سوق الانتقالات الصيفية

■ وصيف الدوري الفرنسي أنفق نصف مليار دولار في التعاقدات وربح 62 مليوناً في البيع

دهشة سان جرمان

لكن سان جرمان رد بأنه «فوجئ» من تحقيق الاتحاد القاري، مؤكدا انه تواصل معه بشأن انتقال نيمار ومبابي.

وكتب الفريق الباريسي في بيان «فوجئ النادي بهذه الخطوة، في وقت نتواصل فيه باستمرار مع فرق اللعب المالي النظيف في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم حول نزاهة انتقالات اللاعبين التي أجراها هذا الصيف، علماً بأنه لم يكن مجبرا على القيام بذلك».

وأضاف «قدم المدير العام المفوض جان-كلود بلان في 23 أغسطس الماضي، لأكثر من 3 ساعات في مقر النادي، لمسؤولين من الاتحاد الأوروبي، بينهم اندريا ترافيرسو مسؤول اللعب المالي النظيف، أرقاماً تبين أن العمليات التي نفذت مع برشلونة والحالية مع موناكو تحترم قواعد اللعب المالي النظيف».

وأردف «في 31 أغسطس، تواصلت الإدارة العامة في النادي مجددا مع إدارة اللعب المالي النظيف في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، للتوضيح بطريقة شفافة كيف سيتم دمج العملية مع موناكو هذا الموسم في حسابات النادي، سواء من حيث الاستهلاك أو حجم الرواتب».

وأكد سان جرمان أنه «حقق في صيف 2017 قيمة في +عمليات اللاعبين+ الخارجين ستسمح له بتحسين نتائجه لأكثر من 104 ملايين يورو في موسم 2017 ـ 2018».

تشديد

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن قواعد اللعب المالي النظيف تهدف إلى «تحسين الوضع المالي العام لأندية كرة القدم الأوروبية».

وسبق لأندية عدة أن خالفت هذه القواعد في الأعوام الماضية، ومنها باريس سان جرمان نفسه، إلا أن حالات المعاقبة بالمنع الكامل من خوض المنافسات الأوروبية كانت نادرة. وفرضت على سان جرمان غرامات وصلت إلى 60 مليون يورو (تم تعليق 40 مليوناً منها) في العام 2014، وتم تقليص عدد لاعبيه الذين يحق لهم المشاركة في دوري أبطال أوروبا من 25 لاعبا إلى 21.

لكن بموجب النص القانوني، يمكن للعقوبات أن تكون أقسى في حال حصول مخالفات جدية للقواعد، وقد تصل إلى حد «الإقصاء من المسابقات» أو «سحب ألقاب أو جوائز».

ردع

وكان رئيس الاتحاد الأوروبي للعبة السلوفيني الكسندر سيفيرين هدد مؤخرا في صحيفة «ليكيب» الفرنسية بأن منظمته «لن تخاف من فرض عقوبات» إذا اقتضى الأمر.

يذكر أن الكلام الذي ردده مسؤولو باريس سان جرمان المملوك لقطر، والذي يمتلئ بالاحترام ومحاولة جذب التعاطف من قبل الاتحاد القاري، يتعارض مع ما قاله رئيس النادي، القطري ناصر الخليفي، من تصريحات وتغريدات امتلأت بالصلف وعدم الاعتداد بلوائح «يويفا»، منها التغريدة المسيئة لحيوان الكانغارو الذي يتلاعب بمناطقه الحساسة، والتي نشرها مع تعليق بأن هذا هو حاله عند التعامل مع الاتحاد القاري، وتعليقه السابق بأنه لا يعتد بالكلام الذي يتردد عن اللعب المالي النظيف، والتي قال فيها عندما سئل وقت إتمام صفقة نيمار: «الآن نحتفل، أما «يويفا» فلا تشغلوا بالكم بها.. نحن قادرون على حل الأمر».

بسبب غياب السياح الخليجيين

فنادق الدوحة «خاوية» في العيد

■ دبي - البيان

تفاقمت أزمة القطاع السياحي القطري خلال الأسابيع الماضية فيما تلقت منشآت الضيافة والفنادق لطمة جديدة نتيجة تهاوي معدلات الإشغال خلال عيد الأضحى المبارك بسبب غياب السياح السعوديين والإماراتيين نتيجة المقاطعة العربية من الدول الرافضة لسياسات الدوحة الداعمة للإرهاب.

وبحسب خبراء كانت السياحة الخليجية وخاصة السعودية والإماراتية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي حركة التدفقات السياحية الوافدة إلى قطر، موضحين أن القطاع الفندقي يعاني أوضاعاً مترديةً نتيجة ضعف الإشغال وتهاوي العائدات في ظل ارتفاع التكلفة التشغيلية ورسوم المرافق والخدمات وأجور العمالة، فضلاً عن ارتفاع تكلفة المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية المستخدمة في الضيافة نتيجة ارتفاع تكلفة الشحن.

وأشار الخبراء إلى أن العديد من الفنادق ومنشآت الضيافة القطرية بدأت «تسريح» العمالة، فيما أجبرت منشآت أخرى العمال على الحصول على اجازات إجبارية مفتوحة وغير مدفوعة لانعدام الجدوى التشغيلية ورحيل النزلاء.

ندرة النزلاء

وبحسب الخبراء خسر قطاع السياحة الضيافة في قطر الإيرادات الضخمة التي كان يحصل عليها سابقاً نتيجة تدفق السياح السعوديين والإماراتيين الذين كانوا يمثلون الركيزة الأساسية في إشغالها وبنسبة تتجاوز 75٪، للعيد الثاني على التوالي، حيث صممت منتجعات عائلية لاستقطاب السعوديين كما هو الحال في منتجع سلوى العائلي الذي تكلف عدة مليارات وبات خاوياً ومعطلاً حالياً لعدم وجود نزلاء.

وأوضح مصدر قطري أن قطاع السياحة القطري فقد رافده الأهم منذ اندلاع الأزمة الرباعية في 5 يونيو الماضي، مشيراً إلى أن منتجع سلوى العائلي الضخم متوقف تماماً في الوقت الحاضر، كما أن سوق واقف الجديد في الوكرة الذي يعد نسخة عن سوق مماثل في الدوحة والذي كان يستهدف السعوديين بالدرجة الأولى فقد زبائنه، لافتاً إلى أن الفنادق دخلت مرحلة الخسائر، حيث لم تعد الإيرادات تغطي تكاليف التشغيل، الأمر الذي دفع العديد منها إلى «تصفية» معظم عمالتها.

تهاوي الإشغال

وقال رئيس غرفة الشرقية والرئيس السابق لمجلس الأعمال السعودي القطري عبد الرحمن العطيشان إن قطاع السياحة القطري أصبح في مهب الريح بعد فقدان ركيزته الأكبر المتمثلة في السياح السعوديين، لافتاً إلى أن إشغال الفنادق القطرية أقل من 20٪ من دون مبالغة بل أقل مع «تسريح» العاملين.

وأوضح أن السياح القادمين من وجهات أخرى إن وجدوا ستكون تكاليف رحلاتهم باهظة، بسبب عدم السماح لطائراتهم بالمرور في أجواء المملكة والإمارات والبحرين، الأمر الذي يفاقم خسائر القطاع.

وقدر نائب رئيس لجنة النقل البري بغرفة الشرقية سالم السالم نسبة السياح الذين كانوا يتوافدون إلى قطر بنحو 15٪ من مجمل السياح السعوديين في إجازة العيد، وأن معظم هؤلاء كانوا يذهبون براً بحكم قرب المسافة، ولوجود منتجعات مخصصة للعائلات، لافتاً إلى أن السياحة القطرية فقدت أكبر رافد مالي داعم لبقائها.

■ فشل العروض وتخفيضات الأسعار في إعادة الزخم

■ إجازات إجبارية مفتوحة للعاملين لوقف الخسائر

وأشار عضو اللجنة السياحية بغرفة الشرقية سابقاً المستثمر في قطاعي السفر والفندقة عبد الله بوخمسين إلى أن قطر لا تتمتع بمقومات سياحية طبيعية، وتعتمد فقط على المجمعات التجارية والمنتجعات الترفيهية التي أنشأت خلال الـ 12 عاماً الماضية، وقد استفادت أولاً من قرب محافظة الأحساء والمنطقة الشرقية بما تمثلان من بعد سكاني، كما أتاح تقديم «القطرية» عروضاً كبيرة على السفر إلى قطر نقل سعوديين من 10 محطات بمختلف مناطق السعودية، أن يكونوا القاعدة الأكبر لعمل القطاعين الفندقي والسياحي في قطر.

تخفيضات الأسعار

ولفت بوخمسين إلى وجود تذمر من فنادق عالمية من تكبدها للخسائر المتواصلة منذ أشهر عدة رغم تخفيض أسعارها إلى أقل من النصف، من أجل تغطية نفقاتها التشغيلية على الأقل، مشيراً إلى أن استمرار الوضع عدة أشهر أخرى سيجعل من الصعب على هذه الفنادق مواصلة العمل مضيفاً أن متوسط أسعار الفنادق العالمية من فئة 5 نجوم انخفض إلى أقل من 200 دولار في الليلة. وأشار حمود ناصر صاحب مكتب سياحة وسفر في الخبر إلى أن حملات الدعاية التي قامت بها المؤسسات السياحية القطرية لم تفلح في جذب سياح من جهات أخرى رغم تقديم إقامات مجانية ضمن العروض، لافتاً إلى أن الوضع سيكون أكثر سوءاً مع اقتراب مونديال 2022 حيث لم تكتمل الكثير من المشاريع.

ويأتي هذا في الوقت الذي كانت شركة الخطوط الجوية القطرية تنقل فيه سياحاً سعوديين من 10 محطات مختلفة في المملكة وبتسهيلات جعلت من قطاع السياحة القطري ثاني أكبر رافد للاقتصاد القطري بعد الغاز.

■ فنادق الدوحة تغرق في الخسائر.. والإيرادات لا تغطي النفقات | أرشيفية